تقرير حول

تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2023

ـ خلاصة ـ

أبريل 2025

فهرس

تقديم 4

أولاً: وضعية الموارد والنفقات المصرح بها للمجلس 5

1. وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف 27 حزبًا سياسيًا 5

1.1. نسبة تمويل عمومي ناهزت 58% من مجموع موارد الأحزاب السياسية..... 5
2.1. انخفاض الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 38% بسبب تراجع العائدات غير الجارية وواجبات الانخراط والمساهمات مقارنة مع سنة 2022 5
3.1. منح الدعم العمومي ل 17 حزباً من أصل 33 بنسبة 43% من الاعتمادات المفتوحة المرصودة له بقانون المالية 6
4.1. انخفاض في الدعم السنوي الممنوح من طرف الدولة بنسبة 25,5% مقارنة بسنة 2022، وذلك ارتباطًا بعدم صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث لفائدة الأحزاب..... 7
5.1. استفادة حزب واحد من مساهمة الدولة لتغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي، بمبلغ 375.000 درهم..... 7
6.1. استفادة حزب واحد من دعم عمومي بقيمة 100.813,20 درهم لتشجيع تمثيلية النساء..... 7
7.1. 92% من مجموع الموارد تم التصريح بها من طرف تسعة أحزاب 8

2. وضعية تنفيذ النفقات المصرح بصرفها من طرف 27 حزبًا..... 8

1.2. تنفيذ 68% من النفقات الإجمالية من طرف ثلاثة أحزاب..... 9
2.2. اتسام النفقات الإجمالية للأحزاب بهيمنة تكاليف التسيير(92,35%)..... 9
3.2. انخفاض تكاليف تسيير الأحزاب بنسبة 5,55% مقارنة مع سنة 2022..... 9
4.2. نفقات بمبلغ 1,21 مليون درهم تتعلق بتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية لثلاثة أحزاب.... 10
5.2. تكاليف اقتناء أصول ثابتة بما مجموعه 5,08 مليون درهم همت 14 حزبًا..... 10
6.2. نفقات قدرها 144.018,85 درهم همت تشجيع تمثيلية النساء لحزب واحد..... 10

ثانيًا: نتائج تدقيق الموارد وفحص صحة النفقات 10

1. التأكيد على ضرورة دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا 10

1.1. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 853.164,60 درهم غير مدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية..... 11
2.1. الاستخلاص نقدًا لمبالغ قدرها 865.900,00 درهم من خلال تسديدات تتجاوز السقف المحدد قانونًا..... 11

2. تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 6,27% من مجموع النفقات المصرح بها بوثائق الإثبات القانونية..... 12

1.2. محدودية دعم نفقات أجور مستخدمي ستة أحزاب بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يمثل 3,72% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية 12
2.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات ستة أحزاب بعقود وإيصالات الكراء، ناهزت 5% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية..... 13

3.2. عدم دعم صرف نفقات أخرى، خارج نفقات الأجور والأكرية، من طرف ثمانية أحزاب، بوثائق الإثبات القانونية، ناهزت 1,47% من مجموع النفقات المصرح بها.....13
4.2. نفقات سبعة أحزاب مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (0,34%) أو في غير اسم الحزب (0,08%) أي ما يناهز 0,42 % من إجمالي النفقات المصرح بها.....14
5.2. تتبع صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص للأحزاب السياسية برسم سنة 2022: الإدلاء بمخرجات الدراسات الملتزم بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة 14
6.2. عدم تسجيل ما يفيد تجاوز السقف المحدد قانونًا لتسديد النفقات نقدًا.....16
7.2. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم العمومي لغير الغايات المرتبطة بالمصاريف الحزبية.16

3. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم مارس 2025 17

1.3. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 35,92 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا (2022-2024) 17
2.3. مبالغ باقي إرجاعها من طرف 15 حزباً تناهز 21,96 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات 17

ثالثًا: تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 18

1. وضعية تقديم الحسابات السنوية وإرفاق الوثائق والمستندات المكونة لها.....18

1.1. إدلاء 27 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها خمسة حسابات خارج الأجل القانوني.....18
2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وأربعة حسابات غير مشهود بصحتها 19
3.1. ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية 19
4.1. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 23 حزبًا تستدعي العمل على تجاوزها.....20

2. أهمية مواصلة تحسين جودة التدبير المالي والإداري للأحزاب السياسية 20

1.2. رهان تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها.....21
2.2. توفر 20 حزبًا من أصل 22 على هياكل تنظيمية مجالية و18 حزبًا على تنظيمات موازية 21
3.2. ستة أحزاب تمتلك سبع شركات تعمل في مجال الصحافة والنشر والطباعة 22
4.2. تقدير موارد وتكاليف الأحزاب يستلزم اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية.....22
5.2. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية لمساطر تؤطر إجراءاتها الإدارية والمالية 23

توصيات المجلس الأعلى للحسابات.....24

ملحقات

ملحق 1: أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2023.....27
ملحق 2: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو التي استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (إلى حدود متم مارس 2025).....29
ملحق 3: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2023 (8 أحزاب).....30
ملحق 4: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2023 (17 حزبًا) 31
ملحق 5: مؤشرات نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب (33 حزبًا).....32

تقديم

طبقًا لأحكام الدستور (الفصل 147) ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44) ومقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (المادة 3)، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2023، وفحص صحة نفقاتها المرتبطة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

شملت عمليات التدقيق والفحص جميع موارد الأحزاب التي قدمت حساباتها (27 حزبا)، بما في ذلك الموارد الذاتية، إضافة إلى النفقات المصرح بصرفها. كما عمل المجلس على تتبع عمليات إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة وحصر المبالغ الواجب إرجاعها، فضلًا عن حصر الموارد والنفقات التي لوحظت نقائص في دعمها بوثائق الإثبات. علاوة على ذلك، قام المجلس بفحص وضعية تنفيذ الدراسات والأبحاث التي التزمت الأحزاب بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي الممنوح برسم سنة 2022 لتغطية المصارف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

وعلى غرار السنوات السابقة (انطلاقا من سنة 2021)، وضع المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية منصة رقمية لتسهيل تقديم حساباتها السنوية. وقد استعمل 24 حزبًا هذه المنصة لتقديم حساباتها للمجلس، في حين واصلت ثلاثة أحزاب تقديمها بطريقة مادية.

وفي إطار جهوده المتواصلة لمواكبة الأحزاب السياسية، وجه المجلس استبيانًا إلى جميع الأحزاب التي قدمت حساباتها (27 حزبًا) بهدف تقييم مدى التحسن الذي طرأ على تسييرها خلال سنة 2023، وذلك في مجالات التنظيم الإداري والمالي والمحاسبي، وإعداد وتنفيذ الميزانية، وتدبير الموارد البشرية. وقد تلقى المجلس أجوبة 22 حزبًا على الاستبيان.

وعقب حصر نتائج فحص وتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2023، وجه المجلس نتائج التدقيق المتعلقة بكل حزب إلى المسؤول الوطني عنه (27 حزبًا) لتقديم تعقيباته. وقد توصل المجلس في هذا الإطار بتعقيبات من 23 حزبًا.

وتعرض هذه الخلاصة أبرز الملاحظات والتوصيات المسجلة، مع أخذ أجوبة المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب السياسية على ملاحظات المجلس وعلى

الاستبيان الموجه إليهم بعين الاعتبار، إضافة إلى تعقيباتهم على الملاحظات والتوصيات النهائية .

أولاً: وضعية الموارد والنفقات المصرح بها للمجلس

1. وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف 27 حزبًا سياسيًا

بلغت الموارد المصرح بها من طرف هذه الأحزاب السياسية برسم سنة 2023 ما مجموعه 104,97 مليون درهم، موزعة بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 58% أي 60,48 مليون درهم والموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 42% أي 44,49 مليون درهم.

1.1. نسبة تمويل عمومي ناهزت 58% من مجموع موارد الأحزاب السياسية

شكلت حصة التمويل العمومي ما يناهز 58% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2023، مقابل 53% سنة 2022.

واتسمت هذه الحصة بالتفاوت بين الأحزاب، حيث بلغت 100% بالنسبة لخمسة أحزاب وتراوحت بين 76% و 99% بالنسبة لتسعة أحزاب وما بين 36% و57% بالنسبة لثلاثة أحزاب. فيما لم تستفد باقي الأحزاب (16 حزباً) من التمويل العمومي، نظراً لعدم استيفائها شرطاً أو أكثر من الشروط المطلوبة قانوناً أثناء مشاركتها في الانتخابات العامة التشريعية لسنة 2021.

2.1. انخفاض الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 38% بسبب تراجع العائدات غير الجارية وواجبات الانخراط والمساهمات مقارنة مع سنة 2022

بلغت الموارد الذاتية للأحزاب السياسية، على المستوى الإجمالي، ما مجموعه 44,49 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضاً ملحوظاً بنسبة تفوق 38% مقارنة مع سنة 2022. وتتوزع هذه الموارد أساساً بين واجبات الانخراط والمساهمات (89%) والعائدات غير الجارية (11%).

ويُعزى هذا الانخفاض، مقارنة مع سنة 2022، أساساً إلى:

- **تراجع العائدات غير الجارية** من 19,21 مليون درهم إلى 4,79 مليون درهم؛
- **تراجع واجبات الانخراط والمساهمات** من 52,49 مليون درهم إلى 39,60 مليون درهم؛

وبالمقابل، سجلت العائدات المالية ارتفاعًا من 95.473,16 درهم إلى 104.253,78 درهم دون تأثير يذكر على منحى تطور الموارد الذاتية. وقد تم تحقيق هذه العائدات أساساً من طرف حزب العدالة والتنمية (62.236,09 درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (41.955,97 درهم).

وقد سجلت العائدات غير الجارية انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 75%، وشمل هذا الانخفاض:

- **حزب الأصالة والمعاصرة**: انتقلت عائداته غير الجارية من 14,68 مليون درهم إلى 6.330,00 درهم؛
- **حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**: انتقلت من 616.835,13 درهم إلى 75.315,74 درهم؛
- **حزب التجمع الوطني للأحرار**: انتقلت من 99.800,00 درهم إلى 3.500,00 درهم؛
- **حزب العدالة والتنمية**: انتقلت من 70.424,52 درهم إلى 18.699,72 درهم.

3.1. منح الدعم العمومي ل 17 حزباً من أصل 33 بنسبة 43% من الاعتمادات المفتوحة المرصودة له بقانون المالية

رصدت الدولة، في قانون المالية لسنة 2023، اعتمادات مالية قدرها 140 مليون درهم في إطار الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية والمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وذلك عملاً بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33). وقد تم صرف 43% من هذه الاعتمادات لفائدة 17 حزباً (60,38 مليون درهم)، بالإضافة إلى صرف مبلغ دعم مخصص لتشجيع تمثيلية النساء (100.813,20 درهم) لفائدة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

في المقابل، استناد إلى المعطيات الواردة من المصالح المختصة بوزارة الداخلية، لم يتم صرف الدعم العمومي لفائدة 16 حزباً لعدم استيفائها شرطاً أو أكثر من الشروط المطلوبة قانوناً. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية: الحركة الشعبية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الاشتراكي الموحد، الإنصاف، الخضر المغربي، الوحدة والديمقراطية، الإصلاح والتنمية، النهضة والفضيلة، النهضة، المجتمع الديمقراطي، الاتحاد المغربي للديمقراطية،

الديمقراطي الوطني، العهد الديمقراطي، النهج الديمقراطي العمالي، القوات المواطنة، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

4.1. انخفاض في الدعم السنوي الممنوح من طرف الدولة بنسبة 25,5% مقارنة بسنة 2022، وذلك ارتباطًا بعدم صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث لفائدة الأحزاب

بلغ إجمالي الدعم الممنوح من طرف الدولة للأحزاب السياسية 60,48 مليون درهم، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 25,5% مقارنة بسنة 2022 (81,17 مليون درهم)، وذلك ارتباطا بعدم صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث لفائدة الأحزاب خلال سنة 2023. وقد توزع هذا الدعم على النحو التالي:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (99,21%)؛
- الدعم المخصص لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (0,62%)؛
- الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,17%).

5.1. استفادة حزب واحد من مساهمة الدولة لتغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي، بمبلغ 375.000 درهم

خلال سنة 2023، استفاد **حزب واحد**، وهو حزب الديمقراطيين الجدد، من مبلغ قدره 375.000,00 درهم، برسم دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، مقابل ثلاثة أحزاب استفادت خلال سنة 2022 من مساهمات بمبلغ إجمالي قدره 842.796,00 درهم. في حين، فقد حزبان حقهما في الاستفادة من مساهمة الدولة لتنظيم مؤتمريهما الوطنيين العاديين خلال سنة 2023، وهما الحزب الاشتراكي الموحد وحزب الخضر المغربي، وذلك لعدم استيفائهما شرطًا أو أكثر من الشروط القانونية المطلوبة للاستفادة من الدعم العمومي.

6.1. استفادة حزب واحد من دعم عمومي بقيمة 100.813,20 درهم لتشجيع تمثيلية النساء

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، تقوم وزارة الداخلية سنويًا بالإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لتمويل المشاريع لفائدة الأحزاب السياسية والجمعيات المغربية الناشطة في مجال بناء قدرات النساء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وإدارة الشؤون العامة. ويحدد سقف دعم الدولة في مبلغ

200 ألف درهم لكل مشروع، في حدود 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع (القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 14-618 بتاريخ 3 مارس 2014 المتعلق بمنح الدعم المخصص لتعزيز تمثيلية النساء). في هذا الإطار، استفاد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من دعم بقيمة 100.813,20 درهم لتشجيع تمثيلية النساء، مقابل دعم بقيمة 230.757,16 درهم سنة 2022 استفاد منه كذلك حزب واحد، وما مجموعه 212.472,27 درهم سنة 2021 استفادت منه أربعة أحزاب.

7.1. 92% من مجموع الموارد تم التصريح بها من طرف تسعة أحزاب

من بين مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2023، والتي بلغت 104,97 مليون درهم، بلغت موارد تسعة أحزاب حوالي 96,97 مليون درهم، أي ما يعادل 92% من إجمالي الموارد المصرح بها.

في هذا الصدد، أنجزت ثلاثة أحزاب موارد تتراوح ما بين 15 و39 مليون درهم، وهي حزب التجمع الوطني للأحرار (38,69 مليون درهم)، حزب الاستقلال (17,80 مليون درهم)، وحزب الأصالة والمعاصرة (14,67 مليون درهم). أما موارد ستة أحزاب أخرى فقد تراوحت ما بين 3 و7 مليون درهم، وهي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (6,18 مليون درهم)، وحزب العدالة والتنمية (4,98 مليون درهم)، وحزب التقدم والاشتراكية (4,80 مليون درهم)، وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي (3,31 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الدستوري (3,30 مليون درهم)، وحزب الحركة الشعبية (3,24 مليون درهم).

في المقابل، حققت باقي الأحزاب (14 حزباً) موارد بمبلغ 8 مليون درهم، أي ما يعادل 8% من إجمالي الموارد، فيما لم تصرح أربعة أحزاب أخرى بأي موارد برسم السنة المعنية، وهي الوحدة والديمقراطية، والنهضة، والاتحاد المغربي للديمقراطية، والديمقراطي الوطني.

2. وضعية تنفيذ النفقات المصرح بصرفها من طرف 27 حزبًا

بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2023 ما مجموعه 91,37 مليون درهم، موزعة أساساً بين تكاليف التسيير بنسبة 92,35% واقتناء الأصول الثابتة بنسبة تناهز 5,56%.

1.2. تنفيذ 68% من النفقات الإجمالية من طرف ثلاثة أحزاب

تم تنفيذ ما يناهز 68% من النفقات المصرح بصرفها من طرف ثلاثة أحزاب، أي 61,63 مليون درهم من أصل 91,37 مليون درهم، فيما أنجزت 24% من النفقات من طرف سبعة أحزاب، و8% من طرف 17 حزباً.

في هذا الصدد، نفذ كل من حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال ما بين 18% و30% من إجمالي النفقات المصرح بها. أما أحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والعدالة والتنمية، والتقدم والاشتراكية، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والديمقراطيين الجدد، فقد نفذت ما بين 1% و6% من إجمالي النفقات المصرح بها. فيما لم تتعد نسبة تنفيذ النفقات من طرف كل واحد من الأحزاب المتبقية (17 حزبا) سقف 1%.

2.2. اتسام النفقات الإجمالية للأحزاب بهيمنة تكاليف التسيير (92,35%)

بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية ما مجموعه 91,37 مليون درهم برسم سنة 2023، توزعت على النحو التالي:

- تكاليف التسيير: 84,39 مليون درهم.(92,35 %) ؛
- اقتناء أصول ثابتة: 5,08 مليون درهم.(5,56%) ؛
- تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية: 1,21 مليون درهم (1,33%)؛
- المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث: 552.400,00 درهم (0,60%)، مدرجة من طرف حزب العدالة والتنمية ضمن مصاريفه لسنة 2023؛
- المصاريف المرتبطة بتشجيع تمثيلية النساء: 144.018,85 درهم (0,16%).

3.2. انخفاض تكاليف تسيير الأحزاب بنسبة 5,55% مقارنة مع سنة 2022

بلغت تكاليف التسيير ما مجموعه 84,39 مليون درهم مقابل 89,35 مليون درهم سنة 2022، مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة 5,55%. وتوزعت هذه المصاريف على تكاليف المستخدمين بنسبة 25%، وتكاليف الإيجار بنسبة 18%، وتكاليف التظاهرات بنسبة 17%، وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات بنسبة 16%، والمساعدات المالية الممنوحة للجمعيات بنسبة

6%، وتكاليف خارجية مختلفة بنسبة 6%، وتكاليف المشتريات من مواد ولوازم بنسبة 5%، وتكاليف مالية بنسبة 4%، بالإضافة إلى تكاليف أخرى مختلفة بنسبة 3%.

4.2. نفقات بمبلغ 1,21 مليون درهم تتعلق بتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية لثلاثة أحزاب

بلغت مصاريف تنظيم المؤتمرات ما مجموعه 1.214.813,40 درهم بمناسبة تنظيم ثلاثة أحزاب لمؤتمراتها الوطنية العادية خلال سنة 2023، وهي الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب الخضر المغربي؛ وذلك مقابل 19,90 مليون درهم خلال سنة 2022 (شملت 13 حزباً) و249.977,80 درهم خلال سنة 2021 (حزب واحد). وقد مثلت مصاريف تنظيم هذه المؤتمرات 50% من إجمالي المصاريف المصرح بها من طرف الأحزاب الثلاثة برسم سنة 2023.

5.2. تكاليف اقتناء أصول ثابتة بما مجموعه 5,08 مليون درهم همت 14 حزبًا

صرح 14 حزباً بنفقات تتعلق بتكاليف اقتناء أصول ثابتة بقيمة 5.075.845.33 درهم، مسجلة بذلك انخفاضاً مقارنة مع سنتي 2022 (6,63 مليون درهم) و2021 (7,65 مليون درهم).

6.2. نفقات قدرها 144.018,85 درهم همت تشجيع تمثيلية النساء لحزب واحد

بلغت مصاريف تشجيع تمثيلية النساء 144.018,85 درهم، تم إنجازها من طرف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وقد مثلت هذه المصاريف 3,13% من إجمالي النفقات المصرح بها برسم سنة 2023 من طرف الحزب.

ثانيًا: نتائج تدقيق الموارد وفحص صحة النفقات

1. التأكيد على ضرورة دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا

بلغ مجموع مبالغ الموارد موضوع ملاحظات المجلس ما يزيد عن 1,72 مليون درهم، همت ثمانية أحزاب، أي بنسبة 1,64% من مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2023 من طرف الأحزاب السياسية (104,25 مليون درهم)، مقابل 3% من مجموع الموارد المصرح بها في سنة 2022.

وفيما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار:

1.1. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 853.164,60 درهم غير مدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية

سجل المجلس نقائص على مستوى تبرير جزء من الموارد المصرح بها من طرف أربعة أحزاب، حيث لم يتم دعم تحصيل مبلغ إجمالي قدره 853.164,60 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب المحددة بالملحق رقم 3 بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، خصوصاً ما يتعلق بإعلان العمليات الدائنة وما يفيد تحصيل الموارد.

وتتعلق هذه الموارد بالأحزاب التالية: حزب العدالة والتنمية (556.785,60 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (169.600,00 درهم)، وحزب الشورى والاستقلال (75.000,00 درهم)، وحزب النهج الديمقراطي العمالي (51.779,00 درهم).

وقد أشار حزب العدالة والتنمية في جوابه إلى أن التقارير المالية لتمثيلياته المحلية لسنة 2023 تتضمن الوصولات والوثائق المثبتة لتلك المبالغ غير أنه لم يدل بها للمجلس.

وضمن جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، قدم حزب الوحدة والديمقراطية وثيقة تُثبت توصل الوكالة البنكية بمراسلة من الحزب لطلب وثائق لإثبات تحويلات مالية بقيمة 123.600,00 درهم. كما صرح، بخصوص المبلغ المتبقي البالغ 46.000,00 درهم، أنه يتعلق بتمويل الصندوق.

وفي السياق ذاته، أوضح حزب الشورى والاستقلال أن المبالغ المذكورة خُصصت لتغطية نفقات التسيير اليومي للحزب.

2.1. الاستخلاص نقدًا لمبالغ قدرها 865.900,00 درهم من خلال تسديدات تتجاوز السقف المحدد قانونًا

قامت خمسة أحزاب بتحصيل مبالغ نقداً بما مجموعه 865.900,00 درهم، من خلال تسديدات يتجاوز كل واحد منها سقف 10.000 درهم المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40).

وتتعلق هذه الملاحظة بالأحزاب التالية: حزب الديمقراطيين الجدد (649.000,00 درهم)، وحزب الإنصاف (77.900,00 درهم)، وحزب

الشورى والاستقلال (75.000,00 درهم)، وحزب جبهة القوى الديمقراطية (39.000,00 درهم)، وحزب الوسط الاجتماعي (25.000,00 درهم).

2. تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 6,27% من مجموع النفقات المصرح بها بوثائق الإثبات القانونية

بلغ مجموع النفقات التي سجل المجلس بشأنها نقائص ما يناهز 5,73 مليون درهم من أصل 91,37 مليون درهم، أي ما يعادل 6,27% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، مقابل 26% من مجموع النفقات المصرح بها سنة 2022 و4% سنة 2021.

وقد همت هذه النقائص 17 حزبًا، تتوزع ما بين نفقات غير مدعمة بوثائق الإثبات القانونية (93,3%) ونفقات مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (5,4%) أو معنونة في غير اسم الحزب (1,3%). وتعزى هذه الوضعية أساسًا إلى عدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية الجاري بها العمل، فيما يخص أساسًا صرف أجور المستخدمين والتعويضات، وكذا النفقات المتعلقة بكراء المقرات الحزبية.

1.2. محدودية دعم نفقات أجور مستخدمي ستة أحزاب بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يمثل 3,72% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية

لم تقم ستة أحزاب بدعم النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين والمساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما مجموعه 3,40 مليون درهم، بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يعادل 16% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية و3,72 %من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية.

وقد سجل المجلس تحسناً في وضعية تبرير الأحزاب السياسية للنفقات المتعلقة بأجور وتعويضات مستخدميها، إذ انتقل عدد الأحزاب المعنية بملاحظات المجلس بهذا الخصوص من 17 حزبًا برسم سنة 2022 إلى ستة أحزاب برسم سنة 2023.

وللإشارة، قامت تسعة أحزاب معنية بالملاحظة المذكورة خلال سنة 2022 بتسوية وضعيتها، وهي أحزاب: التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والعدالة والتنمية، والمؤتمر الوطني الاتحادي المندمج في فيدرالية اليسار

الديمقراطي، والبيئة والتنمية المستدامة، والوسط الاجتماعي، والحرية والعدالة الاجتماعية.

2.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات ستة أحزاب بعقود وإيصالات الكراء، ناهزت 5% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية

سجل المجلس أن ستة أحزاب لم تقم بدعم النفقات المتعلقة بكراء مقراتها، بما مجموعه 600.834,83 درهم، بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يناهز 5% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية و1% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب.

وتشكل نفقات كراء مقرات الأحزاب غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية ما يزيد عن 22% من النفقات المصرح بصرفها بالنسبة لحزب الخضر المغربي، وما بين1% و6% بالنسبة لأحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والعدالة والتنمية، والاشتراكي الموحد، والمغربي الحر، والعمل.

3.2. عدم دعم صرف نفقات أخرى، خارج نفقات الأجور والأكرية، من طرف ثمانية أحزاب، بوثائق الإثبات القانونية، ناهزت 1,47% من مجموع النفقات المصرح بها

بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأن صرفها تقديم وثائق الإثبات القانونية، خارج نفقات الأجور والأكرية، ما يناهز 1,34 مليون درهم، همت ثمانية أحزاب، وهو ما يعادل 1,47% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية، و4,45 % من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية.

وتشكل هذه النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية ما يناهز 90%إلى 100% بالنسبة لحزبي الاتحاد المغربي للديمقراطية والنهج الديمقراطي العمالي، و16% بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، وأقل من 4 %بالنسبة لباقي الأحزاب الخمسة (الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، والديمقراطيين الجدد، والبيئة والتنمية المستدامة).

4.2. نفقات سبعة أحزاب مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (0,34%) أو في غير اسم الحزب (0,08%) أي ما يناهز 0,42 % من إجمالي النفقات المصرح بها

- **0,34% من مجموع النفقات المصرح بها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية**

صرحت ثلاثة أحزاب بنفقات بمبلغ إجمالي قدره 308.745,54 درهم، تم دعم صرفها بوثائق غير كافية، تهم اقتناء الوقود ولوازم المكتب ومصاريف الاستقبالات؛ أي ما يمثل 5,22% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية و0,34% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,46% في سنة2022 و0,04% في سنة 2021.

ويتعلق الأمر بنفقات تم دعمها بفواتير لا تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في النصوص القانونية ذات الصلة (القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49)، ومدونة الضرائب (المادتان 145 و146)، والمرسوم رقم 2.12.503 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك (المادة 25))، من طرف كل من حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (241.072 درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (51.000,00 درهم) وحزب الأمل (16.673,54 درهم).

- **0,08% من مجموع النفقات المصرح بصرفها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب**

بلغ مجموع النفقات التي تم تبريرها بوثائق إثبات في غير اسم الحزب ما قدره 74.688,73 درهم، وشملت استهلاك الماء والكهرباء والكراء وشراء المحروقات من طرف أربعة أحزاب، أي بنسبة 0,43% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية و0,08% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 1,51% في سنة 2022 و0,04% في سنة 2021.

5.2. تتبع صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص للأحزاب السياسية برسم سنة 2022: الإدلاء بمخرجات الدراسات الملتزم بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة

خلال سنة 2023، لم يتم صرف الدعم السنوي الإضافي لأي حزب سياسي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث التي تُنجز لفائدتها، مقابل استفادة سبعة أحزاب برسم سنة 2022 من مبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم.

وكما سبق ذكره في تقرير تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2022، فإنه بسبب قصر المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم المذكور (ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022) والأجل القانوني لتقديم ملف استعمال الدعم الإضافي للمجلس (متم السنة المعنية، أي سنة 2022)، تعذر على الأحزاب المعنية استعماله خلال نفس السنة. فيما قام حزبان بإرجاع إجمالي الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله (2,76 مليون درهم)، وهما التقدم والاشتراكية والاتحاد الدستوري.

➢ الإدلاء بمخرجات الدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022

في إطار تتبع التوصية الصادرة عن المجلس بشأن "الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022"، سجل المجلس إدلاء أحزاب التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال بمخرجات تهم الدراسات التي تم توقيع اتفاقيات بشأن إنجازها مع مكاتب الدراسات خلال سنة 2022.

وقد سبق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن أدلى، ضمن الحساب المتعلق بصرف مبلغ الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 المقدم إلى المجلس، مخرجات عن الدراسات المتعاقد بشأنها في هذا الإطار. كما قدم حزب العدالة والتنمية مخرجات عن الدراسات الملتزم بها، وأعاد مجموع مبالغ الدعم الإضافي المتبقية (الفرق بين تكاليف الدراسات ومبلغ الدعم الممنوح له).

فيما تم إرجاع ما يناهز 2,03 مليون درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة من طرف أربعة أحزاب، وهي: الاستقلال (1.126.585,31 درهم)، والعدالة والتنمية (501.226,65 درهم)، والأصالة والمعاصرة (310.158,51 درهم)، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (95.896,03 درهم).

➢ الحاجة إلى ملاءمة واستكمال الإطار القانوني المتعلق بالدعم الإضافي

سجل المجلس، في تقريره المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2022، ملاحظات مرتبطة بتطبيق المقتضيات المتممة للمرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم السنوي وطرق صرفه، المتخذ تطبيقًا للقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33)، والتي تتعلق، من جهة، بتحديد المرسوم أجل الإدلاء بمستندات إثبات صرف الدعم الإضافي في متم

السنة المعنية بالدعم، في حين حددت مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية الأجل الأقصى لتقديم الحسابات السنوية في متم شهر مارس من السنة الموالية.

ومن جهة أخرى تم ربط الاستفادة من الدعم الإضافي برسم السنة الموالية بـ"التصريح بمطابقة صرف الأحزاب المعنية للمبالغ الممنوحة لها في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها" من قِبَل المجلس، مما قد يستشف منه إسناد اختصاص جديد للمجلس يتجاوز المهام المنوطة به بمقتضى القانون التنظيمي سالف الذكر (المادة 44) ومدونة المحاكم المالية (المادة 3) في إطار تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي.

ومن أجل الرفع من نجاعة تدبير الدعم السنوي الإضافي وتحقيق الغايات التي منح من أجلها، أوصى المجلس رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية، في تقريره السابق، بملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب وطرق صرفه مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

6.2. عدم تسجيل ما يفيد تجاوز السقف المحدد قانونًا لتسديد النفقات نقدًا

لم يسجل المجلس ما يفيد عدم تقَيد أي من الأحزاب بالسقف القانوني للتسديد نقدًا، المحدد في 10.000 درهم بموجب المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، مما يعكس تقدما مقارنة بسنة 2022 (خمسة أحزاب) وبسنة 2021 (ستة أحزاب).

7.2. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم العمومي لغير الغايات المرتبطة بالمصاريف الحزبية

على غرار السنوات السابقة، لم يسجل المجلس ما يفيد استخدام الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية، للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها أو مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، لغير الغايات التي منح من أجلها.

3. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم مارس 2025

1.3. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 35,92 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا (2022-2024)

قام 24 حزباً بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لها إلى الخزينة بما مجموعه 35,92 مليون درهم، وذلك خلال سنوات 2022 (19 مليون درهم) و2023 (8,07 مليون درهم) و2024 (8,85 مليون درهم، إلى حدود متم شهر مارس 2025).

وتخص هذه المبالغ:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب برسم اقتراعات سابقة (28,71 مليون درهم)؛
- المساهمة في تغطية مصاريف التدبير (2,42 مليون درهم)؛
- المساهمة في تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (4,79 مليون درهم).

2.3. مبالغ باقي إرجاعها من طرف 15 حزباً تناهز 21,96 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات

لم يقم بعد 15 حزباً، إلى حدود متم شهر مارس 2025، بإرجاع مبالغ دعم تعادل 21,96 مليون درهم إلى الخزينة، تتعلق بمبالغ غير مستحقة (0,65 مليون درهم)، أو لم يتم استعمالها أو استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (6,24 مليون درهم)، أو لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (15,07 مليون درهم).

وتتكون هذه المبالغ من:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية لسنوات 2015 و2016 (2,41 مليون درهم بالنسبة لثلاثة أحزاب) و2021 (18,13 مليون درهم بالنسبة لسبعة أحزاب)؛

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنوات 2017 و2020 و2021 و2022 و2023 (1,42 مليون درهم بالنسبة لسبعة أحزاب).

ثالثًا: تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

يهدف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 كما تم تغييره وتتميمه) إلى تحديث تدبير هذه الهيئات وتعزيز شفافية بياناتها المالية والمحاسبية، وذلك من خلال مسك محاسبتها وفق مقتضيات مستخلصة من الدليل العام للمعايير المحاسبية، الذي يوجب احترام المبادئ والقواعد المحاسبية، وتنظيم المحاسبة، والمقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة.

في هذا الإطار، وقف المجلس على مجموعة من الملاحظات المتعلقة بتقديم الوثائق والمستندات المكونة لحسابات الأحزاب، ومسك محاسبتها، وتدبيرها المالي والإداري.

1. وضعية تقديم الحسابات السنوية وإرفاق الوثائق والمستندات المكونة لها

1.1. إدلاء 27 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها خمسة حسابات خارج الأجل القانوني

عملاً بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، يتعين على الأحزاب السياسية تقديم حساباتها السنوية للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس من السنة الموالية أي قبل 31 مارس 2024 بالنسبة لحسابات 2023. في هذا الصدد، قدم 27 حزبًا من أصل 33 حساباتهم السنوية، مقابل 29 من أصل 34 حزبًا سنتي 2021 و2022.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى 22 حزبًا بحساباتهم داخل الأجل القانوني، مقابل خمسة أحزاب قدمتها خارج الأجل القانوني. وبالمقابل، تخلفت ستة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس، ويتعلق الأمر بكل من الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والإصلاح والتنمية، والنهضة والفضيلة، والعهد الديمقراطي، والقوات المواطنة، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وأربعة حسابات غير مشهود بصحتها

قدم 23 حزبًا حسابات مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل 25 حزبًا سنة 2022و28 حزبًا سنة 2021، فيما قدمت أربعة أحزاب حساباتها السنوية في غياب تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة هذه الحسابات، ويتعلق الأمر بكل من أحزاب النهضة، والمجتمع الديمقراطي، والديمقراطي الوطني، والنهج الديمقراطي العمالي، مقابل نفس العدد سنة 2022 وحزب واحد سنة 2021.

وتجدر الإشارة إلى أن 19حزبًا من بين الأحزاب التي أدلت بتقرير الخبير المحاسب، قدمت حسابات مشهودًا بصحتها بدون تحفظ، مقابل 20حزبًا سنة 2022 و 22حزبًا سنة 2021. ومن أصل 19حزبًا التي قدمت تقارير الإشهاد بصحة حساباتها بدون تحفظ، لم يراع في تقريري حزبين صيغة الإشهاد الواردة ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي، والمحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

فيما قدمت أربعة أحزاب حسابات مشهودًا بصحتها بتحفظ، مقابل خمسة أحزاب سنة 2022 وستة أحزاب سنة 2021 وتخص التحفظات أساسًا:

- غياب دليل للمساطر المحاسبية؛
- ضعف نظام الرقابة الداخلية لتتبع المساهمات على المستوى الإقليمي والمركزي؛
- عدم التوفر على سجل دائم للأصول؛
- عدم إخضاع العاملين على المستوى الإقليمي لقانون الشغل؛
- عدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر؛
- عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات.

3.1. ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية

تم تسجيل عدة ملاحظات همت ثمانية أحزاب، تتعلق إجمالاً بنقائص تعتري تقديم وإعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، وتقديم الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب، وجرد النفقات، ووضعية المقاربات البنكية.

في هذا الإطار، سجل المجلس أن سبعة أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بكل من أحزاب: الاشتراكي الموحد، والمغربي الحر، والأمل، والخضر المغربي، الاتحاد المغربي للديمقراطية، والديمقراطي الوطني، والنهج الديمقراطي العمالي.

كما لم يُدلِ كل من الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني بجميع الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة بأسمائهم.

ولم يقم كل من أحزاب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والديمقراطي الوطني، والنهج الديمقراطي العمالي بالإدلاء بجرد للنفقات المنجزة برسم 2023 وبوضعية المقاربات البنكية، وذلك خلافًا لما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

4.1. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 23 حزبًا تستدعي العمل على تجاوزها

سجل المجلس عدة نقائص على مستوى مسك محاسبة 23 حزبًا من أصل 27. وتتعلق هذه النقائص بما يلي:

- عدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد أو الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (8 أحزاب)؛
- عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (15حزبًا)؛
- عدم احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو مبدأي "تخصص الدورات المحاسبية" أو "الوضوح " (أربعة أحزاب)؛
- عدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني مع تقديم جميع الإيضاحات بشأنها (ثلاثة أحزاب)؛
- ارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة (11 حزبًا).

2. أهمية مواصلة تحسين جودة التدبير المالي والإداري للأحزاب السياسية

في إطار مواكبة الأحزاب السياسية لتحسين تدبيرها الإداري والمالي، قام المجلس، على غرار السنوات الثلاث السابقة، بتوجيه استبيان إلى الأحزاب

السياسية حول الآليات المعتمدة في مجال تدبيرها المالي والمحاسبي والإداري والمجالي. وقد تلقى المجلس أجوبة22 حزبًا من أصل 27 التي أدلت بحساباتها برسم سنة 2023، فيما تخلفت خمسة أحزاب عن الإجابة.

وقد تبين من خلال تحليل الأجوبة المذكورة استمرار النقائص المرتبطة بالقدرات التدبيرية للأحزاب السياسية، بالإضافة إلى نقص الموارد البشرية والمساطر والآليات الضرورية لتجويد تدبيرها المالي.

وتبعًا لتحليل المعطيات المستقاة من هذه الأجوبة، سجل المجلس الخلاصات التالية:

1.2. رهان تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها

عرف عدد مستخدمي الأحزاب السياسية التي أجابت على استبيان المجلس (22حزبًا) استقرارًا نسبيًا خلال الفترة 2021-2023، حيث تراوح ما بين 244 و254 مستخدمًا. ويتسم توزيع هذا العدد بالتباين، إذ يتمركز 61% من مجموع المستخدمين على مستوى حزبين، مقابل 39%على مستوى 14 حزبًا، في حين صرحت ستة أحزاب بعدم توفرها على أي مستخدم.

كما استعانت ثمانية أحزاب سياسية بالمتطوعين لتولي المهام الإدارية والمالية والتقنية ضمن مصالحها التنظيمية. وقد بلغ عددهم خلال سنة 2023 ما مجموعه 127 متطوعًا، موزعين على هذه الأحزاب، من بينها أربعة تعتمد بشكل حصري على المتطوعين في تدبير شؤونها الإدارية والمالية.

وبخصوص توزيع المستخدمين حسب مؤهلاتهم الأكاديمية، بلغت نسبة الأطر الحاصلين على شهادات الإجازة وما فوق حوالي 35%، مقابل 25% بالنسبة للحاصلين على شهادة تقني، و19% بالنسبة للحاصلين على شهادة البكالوريا، و21% بالنسبة للحاصلين على شهادات أخرى أو بدون شهادات.

أما فيما يخص تطوير مهارات وكفاءة المستخدمين، فقد أشارت الأحزاب السياسية إلى غياب برامج للتكوين المستمر، باستثناء حزبين من أصل 22 حزبًا.

2.2. توفر 20 حزبًا من أصل 22 على هياكل تنظيمية مجالية و18 حزبًا على تنظيمات موازية

تتوفر الأحزاب السياسية على هياكل تنظيمية وطنية، وجهوية، وفروع على صعيد الجماعات الترابية، وذلك طبقًا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 27). في هذا الإطار، بين تحليل أجوبة الأحزاب

السياسية التي أجابت على استبيان المجلس أن 20حزبًا من أصل 22 تتوفر على هياكل تنظيمية مجالية، موزعة كما يلي:

- 16حزبًا تتوفر على هياكل جهوية (148 هيكلًا جهويًا) ؛
- 16حزبًا تتوفر على هياكل إقليمية (891 تمثيلية إقليمية) ؛
- 14حزبًا تتوفر على هياكل محلية (6.481 تمثيلية محلية).

فيما صرح حزبان بعدم توفرهما على أي هياكل مجالية بسبب صعوبات مالية.

أما بخصوص التنظيمات الموازية، فقد صرح 18حزبًا من أصل 22 بتوفرها على 95 تنظيمًا موازيًا، موزعة على التنظيمات الشبابية، والنسائية، والمهنية، والثقافية، والاجتماعية، والنقابية. بينما صرحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على تنظيمات موازية.

3.2. ستة أحزاب تمتلك سبع شركات تعمل في مجال الصحافة والنشر والطباعة

صرحت ستة أحزاب بامتلاكها سبع شركات تعمل أساسًا في المجالات المحددة قانونا وهي الصحافة والنشر والطباعة. غير أن مستوى إعمال آليات مراقبة وتتبع التدبير المالي لهذه الشركات يختلف من حزب إلى آخر. وقد أشار حزب واحد إلى أن اللجنة المكلفة بمراقبة ماليته تُجري مراقبات دورية على أنشطة الشركات التابعة له، وعلى تدبيرها المحاسبي، بالتزامن مع افتحاص مالية الحزب.

4.2. تقدير موارد وتكاليف الأحزاب يستلزم اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية

بخصوص إعداد وتنفيذ الميزانية، سجل المجلس استقرار عدد الأحزاب التي تعتمد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية أو حسب الأنشطة المبرمجة، إذ بلغ عددها 16حزبًا خلال سنة 2023، مقابل نفس العدد خلال سنتي 2022 و2021.

غير أن الميزانيات المعتمدة لا تتم المصادقة عليها، باستثناء حزب واحد صرح بأن ميزانيته تخضع لمصادقة المكتب السياسي والمجلس الوطني. وباستثناء حزبين صرحا بتوفرهما على ميزانيات فرعية لتنظيماتهما المجالية، اتسمت الميزانيات المعتمدة من طرف باقي الأحزاب بطابعها المركزي بحيث لا تعبئ نسبة كافية من مواردها لتنظيماتها المجالية.

5.2. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية لمساطر تؤطر إجراءاتها الإدارية والمالية

صرحت 10أحزاب بتوفرها على مسطرة لتتبع استخلاص واجبات الانخراط والمساهمات والهبات، وخمسة أحزاب بتوفرها على دليل للمساطر الإدارية والمالية لتتبع استخلاص باقي الموارد غير العمومية ولتحديد وصرف النفقات.

كما أكدت سبعة أحزاب توفرها على بطائق وصف وظيفي لمصالحها الإدارية، وهو ما يفسر، في جزء منه، النقائص المسجلة على مستوى تدبير العمليات الإدارية والمالية داخل الأحزاب.

على صعيد آخر، ورغم أهمية الجرد في الإشهاد بالصورة الأمينة لأصول الحزب، اقتصر عدد الأحزاب التي تتوفر على مسطرة لتتبع ممتلكاتها على 12حزبًا.

أيضا، أشار 11 حزبًا إلى قيامه بجرد دوري لممتلكاته.

توصيات المجلس الأعلى للحسابات

تبعًا لكل ما سبق، **يوصي المجلس** الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية بما يلي:

- **الأحزاب السياسية:**

- تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية، مصادقًا عليها من طرف خبير محاسب، ومدعومة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفقًا لما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة إلى الخزينة (15,07 مليون درهم)، أو التي لم يتم استعمالها (3,36 مليون درهم) أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها (2,88 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم)؛
- دعم موارد ونفقات الأحزاب بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، خصوصًا تلك المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين.
- مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصًا مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالنقاط التالية:
  - تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة؛
  - تسجيل العمليات المحاسبية كل عملية على حدة، مرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛

- إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، وكذا جميع الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة؛
- إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بـالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لا سيما من خلال اعتماد دلائل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية، وبطاقات الوصف الوظيفي للمصالح الإدارية، بالإضافة إلى دعم قدرات الموارد البشرية، والحرص على استفادتهم من دورات تكوينية بصفة منتظمة.

- **وزارة الداخلية:**

- حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (15,07 مليون درهم) أو التي لم يتم استعمالها (3,36 مليون درهم) أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها (2,88 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم) أي ما مجموعه 21,96 مليون درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية وفي تغطية مصاريف التدبير، واتخاذ التدابير اللازمة، عند الاقتضاء، في حق الأحزاب التي لم تسوِّ وضعيتها تجاه الخزينة؛

- تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي، بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد؛

- إعداد دليل للمساطر المحاسبية واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة مشترك بين الأحزاب السياسية، لتمكينها من استغلال المخطط المحاسبي الموحد بشكل أكثر فعالية؛

- العمل على ملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون المتعلق

بمدونة المحاكم المالية، وذلك بهدف الرفع من نجاعة تدبير الدعم السنوي الإضافي وتحقيق الغايات التي مُنح من أجلها.

ملحق 1: أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2023

21,96 مليون درهم
مبالغ دعم باقي إرجاعها (15 حزبا)
إلى حدود متم مارس 2025
15,07 مليون درهم
دعم لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات
3,36 مليون درهم
دعم لم يتم استعماله
2,88 مليون درهم
دعم استعمل في غير الغايات
651.992 درهم
دعم غير مستحق
35,92 مليون درهم
مبالغ دعم مرجعة
إلى حدود متم مارس 2025
19 مليون درهم
2022
(15 حزبا)
8,07 مليون درهم
2023
(15 حزبا)
8 ,85 مليون درهم
2024
(14 حزبا)
5,73 مليون درهم
نفقات غير مدعمة
بوثائق الإثبات القانونية أو مدعمة بوثائق إثبات غير كافية
%6,27
من النفقات المصرح بصرفها
% 3,72
3,40 مليون درهم
تكاليف أجور مستخدمين لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(6 أحزاب)
%0,66
600.835 درهم
تكاليف كراء لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(6 أحزاب)
%1,47
1,34 مليون درهم
نفقات أخرى لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(8 أحزاب)
%0.42
383.434 درهم
نفقات لم يتم دعمها بوثائق إثبات كافية أو في غير اسم الحزب
(7 أحزاب)
1,72 مليون درهم
موارد غير مدعمة
بوثائق الإثبات القانونية أو لم تحترم سقف التحصيل نقدا
1,64%
من الموارد المصرح بتحصيلها
853.165 درهم
موارد ذاتية لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(4 أحزاب)
865.900 درهم
موارد ذاتية تم استخلاصها نقدا تتجاوز السقف المحدد قانونا
(5 أحزاب)

ملحق 2: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو التي استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (إلى حدود متم مارس 2025)

	الأحزاب السياسية	المبالغ غير المرجعة	مبالغ الدعم المرجعة خلال الفترة 2022-2024 بالدرهم			
			2022	2023	2024	المجموع
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		11 977 681,11	291 186,24		12 268 867,35
2	حزب العدالة والتنمية		2 893 000,00	3 395 007,40	2 891 341,27	9 179 348,67
3	حزب الاستقلال	11 468 643,63	2 449 896,85		3 822 881,20	6 272 778,05
4	حزب الاتحاد الدستوري			1 907 629,38	478 012,91	2 385 642,29
5	حزب التقدم والاشتراكية	310 320,21	204 914,63	1 450 795,21		1 655 709,84
6	الحزب المغربي الحر	301 027,49	206 783,95	282 317,08	282 317,07	771 418,10
7	حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	567 762,00	182 198,34		749 960,34
8	حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية			95 896,03	329 485,58	425 381,61
9	حزب الأمل			91 724,81	327 164,19	418 889,00
10	حزب الأصالة والمعاصرة				310 158,51	310 158,51
11	حزب جبهة القوى الديمقراطية		145 634,28		142 144,19	287 778,47
12	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		183 549,68	53 418,86	4 303,69	241 272,23
13	حزب الديمقراطيين الجدد			193 111,17	16 495,02	209 606,19
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة	109 185,27	28 834,96	27 857,88	140 900,00	197 592,84
15	حزب الوحدة والديمقراطية	115 429,35	131 023,44		10 491,71	141 515,15
16	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		4 711,93	77 282,18		81 994,11
17	حزب الخضر المغربي	264 044,77			80 000,00	80 000,00
18	حزب العمل		66 094,82			66 094,82
19	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		49 866,49	11 197,70		61 064,19
20	حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	58 550,18			58 550,18
21	حزب الشورى والاستقلال		27 174,21			27 174,21
22	حزب الوسط الاجتماعي				12 952,23	12 952,23
23	حزب المجتمع الديمقراطي	411 450,33		11 315,77		11 315,77
24	الحزب الاشتراكي الموحد			3 294,36		3 294,36
25	حزب الإنصاف	66 034,77				
26	حزب النهضة	35 366,15				
27	حزب النهضة والفضيلة	23 610,38				
28	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34				
29	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70				
30	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00				
	المجموع	21 960 489,57	18 995 478,53	8 074 232,41	8 848 647,57	35 918 358,51

(*) لم يتوصل المجلس من المصالح المختصة بوزارة الداخلية بما يفيد إرجاع مبالغ دعم خلال سنة 2025، وذلك إلى حدود متم شهر مارس من السنة نفسها.

ملحق 3: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2023- بالدرهم (8 أحزاب)

	الحزب السياسي	موارد ذاتية لم تقدم بشأن تحصيلها وثائق الإثبات القانونية	موارد ذاتية محصلة نقدا تتجاوز قيمتها السقف القانوي	المبلغ
1	حزب الديمقراطيين الجدد		649 000,00	649 000,00
2	حزب العدالة والتنمية	556 785,60		556 785,60
3	حزب الوحدة والديمقراطية	169 600,00		169 600,00
4	حزب الإنصاف		77 900,00	77 900,00
5	حزب الشورى والاستقلال	75 000,00	75 000,00	75 000,00 (*)
6	حزب النهج الديمقراطي العمالي	51 779,00		51 779,00
7	حزب جبهة القوى الديمقراطية		39 000,00	39 000,00
8	حزب الوسط الاجتماعي		25 000,00	25 000,00
	المجموع	**853 164,60**	**865 900,00**	**1 719 064,60**

(*) نقائص مسجلة على نفس الموارد

ملحق 4: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2023 (17 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات غير مبررة بوثائق الإثبات القانونية			نفقات مدعمة بوثائق غير كافية أو في غير اسم الحزب		المجموع	
			تكاليف المستخدمين غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية	تكاليف الكراء غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية	نفقات أخرى لم يقدم بشأنها أي وثيقة	نفقات مدعمة بوثائق غير كافية	نفقات مدعمة بوثائق في غير اسم الحزب	المبلغ	النسبة
1	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	**66 520,00**			66 520,00			66 520,00	100,00%
2	حزب النهج الديمقراطي العمالي	**67 949,60**			61 154,64			61 154,64	90,00%
3	حزب العمل	**771 656,26**	259 450,00	27 168,00			20 400,00	307 018,00	39,79%
4	حزب المجتمع الديمقراطي	**229 859,81**	138 000,00				1 385,40	139 385,40	60,64%
5	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**745 696,31**				241 072,00		241 072,00	32,33%
6	حزب الحركة الشعبية	**2 673 834,54**	1 084 013,47					1 084 013,47	40,54%
7	حزب الخضر المغربي	**529 447,52**	61 879,20	118 600,00				180 479,20	34,09%
8	حزب العدالة والتنمية	**4 559 369,06**		184 699,00	723 620,00			908 319,00	19,92%
9	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	**3 002 723,51**			4 000,00			4 000,00	0,13%
10	الحزب الاشتراكي الموحد	**767 870,90**	60 000,00	38 767,83				98 767,83	12,86%
11	حزب الديمقراطيين الجدد	**1 113 494,98**			12 540,00			12 540,00	1,13%
12	حزب الاستقلال	**16 075 338,46**	1 798 436,88		408 488,56		51 146,01	2 258 071,45	14,05%
13	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	**4 598 567,70**		221 600,00	43 000,00	51 000,00		315 600,00	6,86%
14	حزب الأمل	**569 263,81**				16 673,54		16 673,54	2,93%
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة	**640 814,73**			21 000,00			21 000,00	3,28%
16	الحزب المغربي الحر	**563 423,28**		10 000,00				10 000,00	1,77%
17	حزب الإنصاف	**155 500,40**					1 757,32	1 757,32	1,13%
	المجموع	**37 131 330,87**	**3 401 779,55**	**600 834,83**	**1 340 323,20**	**308 745,54**	**74 688,73**	**5 726 371,85**	**15,42%**

ملحق 5: مؤشرات نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب (33 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب			
		عدم الإدلاء	داخل الأجل	خارج الأجل	عدم الإشهاد	عدم مراعاة صيغة الإشهاد	بتحفظ	بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x					x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x					x
3	حزب الاستقلال		x				x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x					x
5	حزب الحركة الشعبية		x				x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x			x		x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x					x
8	حزب العدالة والتنمية		x			x		x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	x						
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x				x	
11	الحزب الاشتراكي الموحد			x				x
12	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي		x					x
13	حزب الديمقراطيون الجدد		x					x
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x					x
15	الحزب المغربي الحر		x					x
16	حزب الأمل		x					x
17	حزب الإنصاف		x					x
18	حزب الخضر المغربي			x				x
19	حزب الوحدة والديمقراطية		x					x
20	حزب الوسط الاجتماعي		x					x
21	حزب الإصلاح والتنمية	x						
22	حزب الشورى والاستقلال		x					x
23	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x				x	
24	حزب النهضة والفضيلة	x						
25	حزب العمل		x					x
26	حزب النهضة			x	x			
27	حزب المجتمع الديمقراطي		x		x			
28	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية			x				x
29	الحزب الديمقراطي الوطني			x	x			
30	حزب العهد الديمقراطي	x						
31	حزب النهج الديمقراطي العمالي		x		x			
32	حزب القوات المواطنة	x						
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	x						
	المجموع	**6**	**22**	**5**	**4**	**2**	**4**	**19**